الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.8/6

Distr.: General
13 April 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين
الدورة الثانية
جنيف، ١٩ و٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين عن دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، في جنيف، يومي ١٩ و٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨

GE.18-05914(A)
1805914

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – موجز مقدم من الرئيس ٣

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية ٣

باء – تكييف السياسات الصناعية مع عالم رقمي تحقيقاً للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي ٤

ثانياً – المسائل التنظيمية ١١

ألف – انتخاب أعضاء المكتب ١١

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١١

جيم – نتائج الدورة ١١

دال – اعتماد تقرير الاجتماع ١١

المرفقات

المرفق – الحضور ١٢

مقدمة

١- عقدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين في قصر الأمم في جنيف يومي ١٩ و٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وفقاً للاختصاصات التي أقرها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية الحادية والثلاثين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (TD/B(S-XXXI)/2).

أولاً- موجز مقدم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

٢- أجرى مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد في كلمته الافتتاحية مقارنة بين الحالة الاقتصادية العالمية اليوم التي تتسم بعولمة مفرطة وبين الحالة التي كانت سائدة في العشرينات عندما كان التقشف هو النظام الافتراضي لسياسات الاقتصاد الكلي. وخلال هاتين الفترتين، أُثيرت شواغل إزاء التجارة والتحول الهيكلي، ولا سيما فيما يتعلق بالركود المزمن والبطالة التكنولوجية وتهديدات الحروب التجارية التي تلوح في الأفق. وفي كلتا الفترتين كان تسارع التغير التكنولوجي هو أيضاً سمة من السمات الهامة.

٣- وقال مدير الشعبة إن ميثاق هافانا (١٩٤٨)، الذي مر عليه الآن ٧٠ عاماً، قدم نموذجاً من أجل إرساء "اقتصاد عالمي أكثر توازناً وتوسعاً" عن طريق الجمع بين زيادة الإنفاق المحلي، والأسواق المفتوحة، وانتشار التنمية الصناعية والتدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل وتعزيز حقوق العمال. وعلى الرغم من أن الميثاق لم يدخل مطلقاً حيز النفاذ، يمكن ملاحظة تأثيره في الجهود المبذولة في ظل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، لخفض التعريفات وفي أوجه المرونة والضمانات التي أصبحت جزءاً من توافق الآراء المتعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية.

٤- وذكر مدير الشعبة في معرض تقديم لمحة عن مذاهب السياسة الاقتصادية التي رسمت على مر السنين، أنه سيكون من الخطأ التركيز على تحديد العامل الذي يشكل المصدر الرئيسي للخلل، التجارة أو التكنولوجيا. ومن الأساسي عوضاً عن ذلك، أن تُبحث في سياق عالم مفرط في العولمة، كيفية تفاعل التغييرات غير الهامشية التي طرأت على أنماط التجارة أو التكنولوجيا مع ديناميات اقتصادية كلية ومالية في العالم الحقيقي، وكيفية إظهار ذلك في العمل السياسي والسياسات على المستويين الوطني والدولي.

٥- وقال عندما عرض الوثيقة TD/B/C.I/MEM.8/5 المعنونة "تكييف السياسات الصناعية مع عالم رقمي تحقيقاً للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي"، إن الثورة الرقمية قد أسفرت عن نوعين من التكنولوجيات المتداخلة الرئيسية وهما (أ) الروبوتات و(ب) البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء، والطباعة الثلاثية الأبعاد.

٦- وعلى الرغم من أن هناك منظورات متباينة بشأن آثار التكنولوجيات الرقمية الجديدة على التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، فمن الواضح أن يكون لها عواقب مخلة وآثار على مستوى التوزيع، وسوف تقتضي استجابة سياساتية واقعية ومتوازنة. وعلى النحو الوارد في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧* [(١)]، ينبغي أن تكون هذه الاستجابة جزءاً من "صفقة جديدة" عالمية تتضمن عناصر الإنعاش والتنظيم وإعادة التوزيع. وكانت السياسة الصناعية دائماً تتعلق بتعبئة الموارد التي لا تستخدم استخداماً كاملاً، وزيادة الانتاجية وبناء الروابط بين الشركات والأنشطة والقطاعات في محاولة لتنويع الاقتصاد. وتتعلق أيضاً بإدارة الريع بطرق يمكن ان تحقق أهدافاً عامة أوسع نطاقاً بدلاً من تعزيز المصالح الخاصة الضيقة المنتظرة من تنفيذ السياسات الصناعية. وتحتاج البلدان إلى حيز سياساتي وبيئة دولية داعمة للاضطلاع بهذه السياسات الصناعية.

٧- وأشار الرئيس إلى أن الهدف الرئيسي للاجتماع هو فهم تأثير الرقمنة على البلدان النامية.

باء- تكييف السياسات الصناعية مع عالم رقمي تحقيقاً للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

التكنولوجيا الرقمية، والتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي

٨- خلال الجلسة الأولى غير الرسمية، ناقش الخبراء كيف يؤثر استخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة على التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، بطرق، منها تحويل الحدود التقليدية الفاصلة بين فرادى القطاعات الصناعية وبين قطاع الصناعة والخدمات.

٩- وذكر المتكلم الرئيسي، وهو وزير الصناعة والتجارة في سري لانكا، أن الرقمنة أتاحت فرصاً جديدة للبلدان النامية، لكن هذه البلدان تحتاج إلى تطوير قدراتها في المجال الرقمي لكي تحصل على الفوائد الناجمة عنها. فالفجوة الرقمية آخذة في الاتساع، ولم تعد تعتمد على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها في سد تلك الفجوة. وتدعو الحاجة إلى إنشاء هياكل أساسية رقمية من شأنها أن تمكّن البلدان من إنجاز مزيد من السلع والخدمات المتطورة. وعلاوة على ذلك، تعمل الرقمنة على طمس الحدود بين إنتاج السلع وإنتاج الخدمات، مما يؤثر على القدرة التنافسية التجارية للبلدان.

١٠- وقال المتكلم الرئيسي إن سري لانكا تبذل جهوداً كبيرة من أجل بناء هياكلها الأساسية الرقمية، وتطوير المهارات الرقمية، وتحديث الحكومة وتقديم الخدمات وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تبرز سري لانكا بوصفها المقصد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقود وكالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المملوكة للدولة هذه المبادرات، استناداً إلى الاستراتيجية المبينة في مبادرة سري لانكا الإلكترونية التي تتألف من خمسة محاور. وعلاوة على ذلك، كانت سري لانكا عضواً في فريق أصدقاء التجارة الإلكترونية من أجل التنمية في منظمة التجارة العالمية. وفي المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة، قررت سري لانكا مواصلة برنامج العمل المتعلق بالتجارة

(١) الأونكتاد، ٢٠١٧، *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٧: ما بعد التقشف - نحو صفقة عالمية جديدة* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.D.5، نيويورك وجنيف).

الإلكترونية استناداً إلى الولاية الحالية. وهذا مجال يتطلب طرح مناقشة بشأن القواعد والقوانين التي قد تصبح قابلة للإنفاذ إذا أصبحت التجارة الإلكترونية جزءاً من المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. وكان من الضروري للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تحافظ على الحيز السياساتي والمرونة. بيد أن نطاق المناقشة يجب أن يتعدى مجال التجارة الإلكترونية.

١١- ومن المهم معرفة العواقب التي ستنشأ عن فرض وقف دائم لعمليات الإرسال الإلكتروني وتحديد ما إذا كان ينبغي أن تكون التجارة الرقمية خاضعة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أو الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وما إذا كان ينبغي تصنيف المنتجات المقدمة إلكترونياً في فئة السلع أو الخدمات، أو في الفئتين معاً، وبيان العناصر المشمولة بنطاق عمليات الإرسال الإلكتروني.

١٢- ووصف المحاور الأول التسارع الهائل في وتيرة التغيرات التكنولوجية والرقمنة في جميع مجالات الاقتصاد، الأمر الذي كان له آثار أكبر من آثار الثورات الصناعية السابقة. وفيما يتعلق بتأثيراتهما على التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، ستتاح الفرص بفضل تعزيز إمكانية الاتصال والتمكين البشري من ناحية، وستطرح التحديات المرتبطة بإلغاء الوظائف من ناحية أخرى. وقد لا يعوض خلق فرص العمل عن الوظائف وربما يؤدي إلى انخفاض الأجور. ويحدد طابع التغيرات التكنولوجية الآثار التوزيعية التي عادة ما تكون غير محايدة بل تفضل رأس المال على العمل واليد العاملة الماهرة على اليد العاملة غير الماهرة، والبلدان المتقدمة على البلدان النامية. وناقش المحاور الأول مختلف جوانب القدرات والهياكل الأساسية الرقمية اللازمة، موضحاً كيفية تحديد مختلف الفئات والمستويات من المهارات والكفاءات. ومن المهم تطوير المهارات الرقمية للجميع، وهو ما يمكن تحقيقه، من بين أمور أخرى، باستخدام المنصات الإلكترونية للتعليم والتعلم وضمان الوصول المفتوح إلى المصنفات العلمية. ومن الضروري أيضاً توافر التوجيه والدعم على المستويين السياساتي والتنظيمي، فضلاً عن بذل الجهود التعاونية على الصعيدين الوطني والدولي.

١٣- وبحث المحاور الثاني عدم التكافؤ في اعتماد روبوتات لتحسين فهم الآثار السياساتية للتشغيل الآلي الرقمي. وأشار إلى أنه وفقاً للتقديرات، يمكن أن تكون الخسائر المحتملة في الوظائف المرتبطة بالتشغيل الآلي أعلى في البلدان النامية بسبب ارتفاع نسبة المهام الروتينية المتكررة. ومع ذلك، فإن استخدام الروبوتات لا يزال يتركز بدرجة كبيرة في البلدان المتقدمة وفي الصين. ويرجع هذا الاستخدام بشكل أساسي إلى معايير الجدوى الاقتصادية أكثر منه إلى الجدوى التكنولوجية التي ترتبط بسمات تكنولوجية محددة لبعض عمليات الإنتاج التي أهملتها دراسات عديدة، مثل عدم قدرة الروبوتات على معالجة طائفة واسعة من الأقمشة في قطاع الملابس. ويرى المحاور الثاني أن استمرار وجود فوارق كبيرة في تكاليف اليد العاملة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية سيعني أن فوائد التكلفة الناشئة عن النقل إلى الخارج، أي عملية نقل بعض الأنشطة الكثيفة العمالة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية التي لوحظت بشكل واسع على مدى العقود الثلاثة الماضية، تفوق كثيراً تلك الفوائد الناجمة عن إعادة توطين الأنشطة وهي الظاهرة الأحدث عهداً لإعادة الأنشطة التي كانت سابقاً في الخارج الى البلدان المتقدمة. وفيما يخص البلدان النامية، فإن خطر فقدان الوظائف على أساس التشغيل الآلي لم يكن يأتي من التشغيل الآلي القائم على الروبوتات في تلك البلدان. بل إن الخطر أكبر في البلدان المتقدمة

أو في البلدان النامية القريبة جغرافياً من البلدان المتقدمة، حيث يمكن ملاحظة بعض عمليات إعادة توطين الأنشطة. ولئن كانت عمليات إعادة التوطين ترتبط أساساً بإعادة توطين أنشطة الإنتاج، فإن هذه الأنشطة أصبحت آلية تضطلع بها الروبوتات الآن، ولذلك لم تفض إلى زيادة العمالة في البلدان المتقدمة.

١٤- وعلى مستوى الصناعة، لا تزال الآثار المترتبة على التشغيل الآلي في العمالة غير مؤكدة وستتوقف على آثار كثيرة تعويضية على نطاق المهام والمشاريع والصناعة والاقتصاد. وينبغي أيضاً بحث تأثير الروبوتات في قطاع تجارة التجزئة. ومن الناحية التاريخية، كانت آثار التشغيل الآلي على التوظيف العام إيجابية عموماً.

١٥- وقال المحاور الثالث فيما يخص البلدان النامية، إن الرقمنة ستفتح فرصاً واسعة لكنها ستنطوي على مخاطر. وتتزايد بسرعة مبيعات التجارة الإلكترونية، وحركة الإنترنت العالمية والتجارة الإلكترونية بين شركة ومستهلك عبر الحدود. إلا أنه لا تزال هناك فجوة رقمية واسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجالات الاتصال العالمي والمساواة بين الجنسين ومشاركة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل التحديات الرئيسية، مواطن قصور الهياكل الأساسية، مثل نقاط الضعف في قطاع الكهرباء، والخطر المرتبط بهيمنة اللاعبين في الأسواق والعقبات المعرفية فيما يتعلق بعدم الاطلاع على التكنولوجيات الرقمية والمعارف الخاصة بها، وتدني مستوى المعرفة بالحاسوب. وكانت المؤسسات التجارية الصغيرة هي الأقل استعداداً لجني فوائد من رقمنة سلاسل القيمة العالمية.

١٦- وينبغي أن تراعى ثلاثة آثار سياساتية على المسائل المتعلقة بالبيانات وهي خصوصية البيانات وسياسات المنافسة (مكافحة الاحتكارات) والرقابة. ونظراً إلى أن البلدان النامية متخلفة عن الركب فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية، فهي تفتقر إلى قوانين لحماية البيانات وحماية المستهلك وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكل أساسية سحابية ميسورة التكلفة وعمال مهرة، مثل العلماء في مجال البيانات.

١٧- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد عدة متكلمين على ضرورة نقل التكنولوجيا من أجل سد الفجوة الرقمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للسياسات الصناعية الرقمية أن تكون جزءاً من عملية تصنيع أشمل، لكي تكفل على سبيل المثال، إعادة استثمار الأرباح. وأعرب متكلمون آخرون عن قلقهم إزاء الآفاق الإنمائية المتاحة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية في عالم رقمي. ومع ذلك، شدد آخرون على أن الاقتصاد الرقمي أوسع من التجارة الإلكترونية، وطلبوا الحصول على توجيهات بشأن السبل الفعالة لتنظيم الاقتصاد الرقمي، وضمان أن تكون معايير إدارة الإنترنت ملائمة لمراحل تنمية البلدان. وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أن الأونكتاد هو أفضل منتدى لمناقشة المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت والاقتصاد الرقمي، بالنظر إلى انعدام أي فرصة للقيام بذلك في إطار منظمة التجارة العالمية.

تكييف السياسات الصناعية مع العالم الرقمي

١٨- خلال الجلسة الثانية غير الرسمية، بحث الخبراء الطريقة التي ينبغي بها تكييف السياسات الصناعية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في عالم رقمي. وعرض المحاورون النُهُج السياساتية الصناعية التي اعتمدت في مختلف البلدان والمناطق.

١٩- وشدد المحاور الأول على أن المعارف قد زادت القدرة التنافسية ويمكن أن تجعل من الممكن التحكم في الريع من خلال البحث والتطوير والاستغلال التجاري. ويتعين رسم سياسات صناعية تضمن إعادة استثمار فائض المعارف التي تلت في إنتاجية متسعة القاعدة وزيادة إنتاج المعارف. ومع ذلك، فإن الفائض يخضع أيضاً لصراع بين الممولين الحكوميين للعلم والابتكار والشركات الخاصة التي تسوق هذا العلم. وفي أفريقيا، تعالج مسألة الرقمنة عموماً من خلال اقتصاديات مؤسسية جديدة تركز على تكاليف المعاملات، وعدم تناسق المعلومات وحقوق الملكية. ومع ذلك، من المهم أن تؤخذ في الاعتبار إمكانات الرقمنة في خفض تكاليف الإنتاج، بما في ذلك عن طريق تعزيز الهياكل الأساسية في قطاعي النقل والكهرباء. فالبحوث في أفريقيا كانت تخضع بشدة لهيمنة نماذج الجهات المانحة التي تركز على التطبيقات التجارية للبحوث الممولة من القطاع العام والمعونة الإنسانية. وقد أدى ذلك إلى إدراج منظورات كليات إدارة الأعمال في البحث والتدريب. وتعمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على إتاحة نوع جديد من القيم الناشئة عن البيانات. وبالنظر إلى أن هذه البيانات كثيراً ما تكون مركزة في منصات تملكها شركات من البلدان المتقدمة، هناك خطر من مغبة أن توسع الرقمنة في أفريقيا الفجوة المعرفية.

٢٠- ووصف المحاور الثاني الطريقة التي غّيرت بها الابتكارات الأخيرة الدينامية الصناعية والسياسات الإنمائية. وتختلف الفوائد الناجمة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اختلافاً واسعاً بين بلد وآخر من البلدان النامية. ويمكن أن تغير الرقمنة قواعد اللعبة لأنها تسرّع الابتكار ويمكن أن تطور الهيكل الإداري لسلاسل القيمة نحو أشكال تركز على المنصات أو على المستهلكين. وعلى الرغم من أن الأشكال التي تركز على المنصات تتطور بفضل البيانات وما يرتبط بها من آثار الشبكات التي يمكن أن تعزز وضع الشركات القائمة، يمكن للأشكال التي تركز على المستهلكين أن تتيح للعملاء إمكانية الحصول على حصة أكبر من مجموع القيمة المضافة وأن تكون أكثر استدامة. بيد أن كلاً منهما سيتيح للمنصات الحصول على الريع المناسب الناشئ عن ملكية البيانات. ولا بد من زيادة الاستثمارات للتحرك صوب هذه الأشكال الجديدة للإدارة، وزيادة القواعد التنظيمية التي تهدف إلى خفض الريع ومنع إساءة استعمال مراكز قوة سوقية مهيمنة.

٢١- وناقش المحاور الثالث بعض النهج الاستراتيجية إزاء الرقمنة التي اعتمدتها بعض البلدان المتوسطة الدخل. وأوحى الاستعراض الذي أجراه بوجود نُهُج من هذا القبيل، ولكن معظمها لم يتجاوز مراحل المناقشة أو التشاور أو التخطيط. وهي تقتضي أيضاً تحديد معالم أوضح وأكثر قابلية للقياس، وموارد ومسارات باتجاه تحقيق النتائج وينبغي صياغتها على نحو يتيح مساعدة صانعي السياسات في تجنب الوقوع رهينة للمصالح الطفيلية. وتعكس هذه السلبيات جزئياً أوجه عدم اليقين القائمة فيما يتعلق بآثار الرقمنة على الصناعة التحويلية، والمجتمع، ما يعني بالضرورة أن هذه النهج تجريبية واستكشافية إلى حد كبير. وقال بعد أن شدد على أن نهج السياسة العامة لكل بلد من البلدان يعتمد اعتماداً شديداً على السياق وينبغي أن يعكس ظروفها المحددة، إن معظم البلدان لديها الاحتياجات المشتركة التالية:

(أ) ربط هذه النُهُج باستراتيجيات إنمائية وطنية أوسع نطاقاً؛

(ب) إشراك أصحاب المصلحة المتعددين على نحو يتيح تحقيق أوجه تآزر فيما بين مجالات السياسات العامة؛

(ج) إعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص؛

(د) إقامة شراكات استراتيجية أيضاً مع شركاء أجانب ناجحين من أجل تسريع التعلم.

٢٢- وركز المحاور الرابع على السياسات الصناعية في الصين. وقد تحولت هذه السياسات على مدى العقود الثلاثة الماضية، من السياسات الأفقية إلى السياسات الانتقائية ومن الاستراتيجيات التكنولوجية إلى الاستراتيجيات التنظيمية ومن السياسات القائمة على الخطط إلى السياسات الموجهة نحو السوق. وقال لدى عرض تجربة مدينة شينزن بخصوص القطارات السريعة جداً وشاشات البلور السائل والتنمية الصناعية، إن الجمع بين السياسات الأفقية والانتقائية شجع على استخدام البحث والتطوير من أجل تذليل الصعوبات التكنولوجية، وإنشاء تكتلات صناعية لتحسين سلاسل الصناعة التحويلية، والدعم المقدم إلى مؤسسات محددة لكي تتطور كجهات فاعلة عالمياً. ويمكن أن تتعلم الصين من السياسات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما فيما يتعلق بنطاق الإنفاق الحكومي على أنشطة البحث والتطوير. وعلى الرغم من اتخاذ العديد من المبادرات، لا تزال الصناعة التحويلية الرقمية في مرحلة مبكرة في الصين، ولا تزال تواجه تحديات في تطوير كل من معداتها وبرامجياتها الحاسوبية.

٢٣- وركز المحاور الأخير على التحديات التي تطرحها الرقمنة في البرازيل. وشدد على ضرورة التنسيق الوثيق بين سياسات الإنتاج الصناعي والسياسات التعليمية. ولا تزال المقاطعات الريفية تعاني من التهميش، وواجهت السياسات التعليمية التطلعية صعوبات في التنفيذ. ونتج عن ذلك تغيير هيكلي ضئيل، على الرغم من الطفرة الاقتصادية التي حدثت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣. ومن المطلوب رسم نهج سياساتي شامل إزاء الإنتاجية والقدرة التنافسية لتجنب أوجه النقص في اليد العاملة الماهرة.

٢٤- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تساءل بعض المتكلمين عما إذا كانت الصناعة التحويلية ما زالت مجدية في عالم رقمي بالنظر إلى أن معظم الصناعات التحويلية يمكن أن تصبح في نهاية المطاف آلية. وأشار آخرون إلى الروابط الوثيقة بين الشركات عبر الوطنية والمعاهد البحثية التي أفضت إلى بحوث تتحكم فيها الجهات المانحة، بعد أن ذكروا بأن الفوائد القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعة التحويلية لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت العناصر المطلوبة من بنية تحتية وقاعدة صناعية موجودة، وبأن أنشطة البحث والتطوير ينبغي أن تتكيف مع الاحتياجات المحلية، حتى في البحوث التي تمولها الجهات المانحة.

٢٥- وأعرب بعض المتكلمين عن رغبتهم في معرفة كيفية تجنب إلغاء الوظائف الناجم عن الرقمنة، وعلى وجه الخصوص، معرفة مدى فعالية السياسات الوطنية واللوائح الدولية. وتساءل عدة متكلمين عما إذا كان بالإمكان الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا لصالح التصنيع الرقمي ولا سيما المسائل المتعلقة بملكية البيانات، من خلال بناء هياكل أساسية رقمية محلية من شأنها أن تمكن المؤسسات الأفريقية من استغلال البيانات الأفريقية أولاً، والاستفادة من أوجه التآزر المحتملة بين الأسواق المحلية والإقليمية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الاقتصاد الرقمي

٢٦- خلال الجلسة الرابعة غير الرسمية، نظر الخبراء في دور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال تعزيز التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في عالم رقمي.

٢٧- وقال المحاور الأول إن فهم طابع الاقتصاد الرقمي سيكون حاسماً في تحديد ما يمكن أن يفعله الجنوب لكي يستفيد منه. وقد أدى التصنيع إلى تفكيك القوة المادية، وتحويل المصنع إلى مؤسسة رئيسية، في حين أن الاقتصاد الرقمي كان تجسيداً لتحرر الذكاء وقد وضع المنصة الرقمية في الصدارة. واستخدمت المنصات الرقمية في البداية "كمناجم بيانات" ثم بوصفها "عقولاً مدبرة" للقطاع المعني بعد أن حولت البيانات إلى ذكاء رقمي خلال العملية. وبالنظر إلى أن الرقمنة أثرت في جميع القطاعات، تحول الاقتصاد برمته إلى "منصة". وهذا يعني حدوث تحول في النماذج يتطلب تحولاً جذرياً وليس تصاعدياً في السياسات. ويمكن أن تعيد الرقمنة تنظيم الإنتاج وستظهر طبقات متحدة المركز، أو نظم إيكولوجية، ستستعيض عن التشكيلات الحالية لإدارة سلاسل القيمة. وستتركز هذه النظم الإيكولوجية في المكان الذي توجد فيه أعلى قوة رقمية. ومن ثم، يمكن أن يكون محرك التصنيع الرقمي هو القدرة على الاستفادة من حقوق البيانات المحلية والوطنية والجماعية في إيجاد قيمة عامة. وتتطلب هذه التحولات وضع اقتصاد سياسي جديد للبيانات واجتهادات قضائية وقوانين وقواعد تنظيمية جديدة. ويمكن أن تنطوي مجموعة استراتيجية من الإجراءات التي تعتمدها بلدان الجنوب لتشجيع التصنيع الرقمي على الصعيد القطري، على الحفاظ على الترتيبات الدولية الحالية وتحقيق الزيادة تدريجياً في حيز المناورة وتعزيز القوة الرقمية من أجل الاقتراب من المركز، والسعي بشكل جماعي، إلى إيجاد مراكز لا مركزية للقوة الرقمية، وتخفيف ترتيبات الربط وقوى النظم الإيكولوجية الرقمية، وإحاطة النظم الإيكولوجية الرقمية اللامركزية بإطار السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية. وتنطوي الخطوات الأولى على بناء هياكل أساسية رقمية، والتعاون من أجل إرساء حقوق البيانات على المستويين الوطني والإقليمي وتعزيز دمج الأسواق الرقمية لضمان وفورات الحجم اللازمة للرقمنة.

٢٨- وركز المحاور الثاني على التحديات التي تواجهها باكستان في مجال الرقمنة. وقال إن بلده قد اتبع عموماً مبادئ السوق الحرة، وإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريكة التجارية الرئيسية للبلد. وأتاحت مبادرة حزام واحد على طريق واحد التي اتخذتها الصين لباكستان إمكانية تحقيق تحديث اقتصادي وإعادة تنشيط التصنيع من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية الصناعة التحويلية، وتقديم الموارد المالية، وإنشاء نموذج جديد للتنمية الإقليمية.

٢٩- وأشار المحاور الثالث إلى التحديات التي تواجهها منطقة جنوب آسيا. ويوحي استعراض الحالة الراهنة بأن منطقة جنوب آسيا تستورد التكنولوجيا وتستخدمها لكنها لا تبتكرها وبأن موردي التكنولوجيا ومعدات التصنيع يفرضون رسوماً باهظة على منتجاتهم وخدماتهم بالإضافة إلى مراقبة استخدام التكنولوجيا بطرق غير مؤاتية للبلدان في المنطقة. ولتغيير هذه الحالة، سيكون من الضروري بناء مؤسسات قوية تعزز الأفكار المبتكرة. ولذلك، تحتاج الحكومات والقطاع الخاص إلى الاستثمار في المؤسسات التي يمكن أن تسهم في اكتساب المهارات الرقمية اللازمة لإجراء بحوث ابتكارية وأن تساعد في بناء اقتصاد رقمي.

٣٠- وناقش المحاور الأخير الجهود المبذولة لبناء سوق رقمية موحدة في الاتحاد الأوروبي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يعمل على مواءمة مجالات السياسات الرئيسية، بالاستعاضة عن اللوائح التنظيمية الوطنية بلوائح قابلة للتطبيق في جميع أنحاء البلدان الأعضاء فيه. وأُطلقت مبادرات ناجحة إلى حد كبير لمواءمة اللوائح. وشملت هذه المبادرات تأمين قابلية نقل المحتوى وإلغاء القيود الداخلية المفروضة على تدفق البيانات، ووضع معايير موحدة بشأن حقوق التأليف والنشر، وإنشاء منطقة مدفوعات أوروبية واحدة.

٣١- والمجالات التي قد يثبت فيها أن اللوائح غير مؤاتية هي كما يلي: مواءمة معايير الخصوصية التي قد تكون مفرطة في التقييد وخنق الابتكار، والتركيز على توطين البيانات عوضاً عن أمن الفضاء الإلكتروني والمساءلة، وإنشاء قواعد حياد الشبكة ترمي إلى منع التضييق المجحف، ومن ثم منع سلوك السعي إلى الحصول على أنشطة ريعية، لكن هذا الأمر قد يؤدي إلى قواعد مفرطة تؤثر على اعتماد المزيد من الخدمات الأكثر تقدماً التي تستخدم بيانات كثيفة.

٣٢- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من المتكلمين عن القلق إزاء تطور الاحتكارات بشأن المنصات الرقمية وما ترتب على ذلك من صعوبات بالنسبة إلى البلدان النامية التي ترغب في الاستفادة من الرقمنة. وأعربوا عن رغبتهم في معرفة ما إذا كان ينبغي معالجة هذه المسائل في إطار منظمة التجارة العالمية وكيفية معالجتها. وربما نجحت الصين في معالجة بعض هذه الصعوبات على الأقل، ولكن حجمها ونظامها الاقتصادي قد يجعلانها حالة خاصة. وأعرب متكلمون آخرون عن شواغل مماثلة، وأشاروا إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يكون طريقاً واعداً للبلدان النامية الأخرى. غير أن المحاورين الآخرين تساءلوا عن مدى تأثير الرقمنة على أفريقيا كمنطقة. ورداً على ذلك، أشار ممثل لأمانة الأونكتاد إلى أنه يجري اتخاذ عدة مبادرات تتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب في مجال الرقمنة وهي تشمل أيضاً أفريقيا. وأعرب بعض الخبراء عن آراء متباينة بشأن الفكرة القائلة إن البيانات هي "نفط جديد".

٣٣- وقبل اختتام الجلسة، أبرز الرئيس النقاط الرئيسية للاجتماع على النحو التالي:

(أ) لم تتضح بعد آثار الثورة الرقمية التي لا تزال في مرحلة مبكرة. ومع ذلك، فمن الواضح أن الثورة الرقمية لا يمكن مقارنتها بالثورات الصناعية أو بالموجات التكنولوجية السابقة. فالتقدم التكنولوجي لم يكن محايداً وسيكون له تأثيرات كبيرة على توزيع الدخل، وهو ما سيغير تقسيم العمل. وفي هذا الصدد، من المهم معرفة الجهات التي تملك المنصات التي ستجري فيها التغييرات التكنولوجية في المستقبل؛

(ب) فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالسياسة العامة، كان من الضروري زيادة اتساق السياسات من أجل وضع إطار تنظيمي ملائم. ولا يمكن التصدي للمنافسة إلا من خلال التعاون بين البلدان في مجال السياسات العامة. ولكن لا يوجد حل عالمي. ويستلزم أن تتطلع السياسة العامة إلى أهداف واضحة وأن تكون ملائمة للسياقات؛

(ج) ثمة حاجة إلى بناء هياكل أساسية، وزيادة الاستثمار في جميع البلدان المعنية؛

(د) أتاحت الثورة الرقمية فرصاً جديدة للعالم النامي، لكن الاستفادة من هذه الفرص تعتمد على توسيع القدرات الرقمية والهياكل الأساسية القائمة؛

(هـ) من الضروري الحيلولة دون اتساع الفجوة الرقمية. ومن المهم وضع سياسات تعليمية سليمة وإدماجها في السياسات الاقتصادية. ولا يوجد أي استنتاج واضح فيما يتعلق بأثر التشغيل الآلي على العمل ولن يكون هناك بالضرورة إلغاء للوظائف بل تغيير لطبيعتها؛

(و) كانت مسألة الآثار المحتملة للرقمنة على الاقتصادات القائمة على الموارد التي لا يزال التصنيع فيها مطمح هي الشغل الشاغل. ويمكن أن تدعم الرقمنة كفاءة عملية التصنيع التجارية وتتيح للبلدان المشاركة من جديد في التجارة الدولية؛

(ز) ثمة حاجة إلى معالجة إدارة النظم الرقمية على الصعيد الدولي، وتحديد الجهات التي ستكون الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين؛

(ح) تؤدي البيانات دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد الرقمي، وهي تنطوي على خطر من مغبة اتباع سلوك السعي إلى استغلالها للحصول على الريع في بعض الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٤- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، السيد دييغو أوليستيا فالينسيا (إكوادور) رئيساً له والسيد محمد عرفان نائباً للرئيس - مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.8/4). وبالتالي كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب؛

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛

٣- تكييف السياسات الصناعية مع عالم رقمي تحقيقاً للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي؛

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الدورة

٣٦- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٧- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الاختتامية المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨، أن يأذن لنائب الرئيس - المقرر بأن يضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الأردن
إسبانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
باكستان
البحرين
البرازيل
بيرو
تركيا
الجزائر
جنوب أفريقيا
زامبيا
سري لانكا
سويسرا
السودان
الصين
عمان
غابون
غانا
الفلبين
كازاخستان
كوت ديفوار
الكونغو
كينيا
مدغشقر
المغرب
المملكة العربية السعودية
النيجر

٢- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:

دولة فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

معتمدة

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية مُمثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة:

من الفئة العامة

مهندسو العالم
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.8/INF.2.